مصرف سورية المركزي
Central Bank Of Syria
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
Economic Research, General Statistics & Planning Directorate

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 27 عام 2021

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2021/07/17-11)

العدد 2021/27

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according, to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	**العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2021/27

ملخص:

❖ **الاقتصاد السوري:**

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وانخفاض مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، وارتفاع أسعار الذهب محلياً.
- تطور ودائع القطاع المصرفي حسب نوع الوديعة حتى شباط من عام 2021.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ إقرار نتائج ومخرجات مؤتمر تطوير القطاع الزراعي وتخفيض رسم فحص (PCR) والتشديد على تكثيف الجهود لضبط الأسواق ومنع الاحتكار.
- المصرف العقاري؛ رفع سقوف قروضه إلى 50 مليون ليرة سورية.

❖ **الاقتصادات العربية:**

- قطر؛ انخفاض معدل التضخم في شهر حزيران من عام 2021.
- السعودية؛ ارتفاع معدل التضخم في شهر حزيران من عام 2021.

❖ **الاقتصادات العالمية.**

- منطقة اليورو: انخفاض معدل التضخم في شهر حزيران من عام 2021، انخفاض الإنتاج الصناعي في شهر أيار من عام 2021.
- الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاع كل من؛ تجارة التجزئة، و أسعار المنتجين في شهر حزيران من عام 2021، وانخفاض الإنتاج الصناعي في شهر حزيران من عام 2021، .
- المملكة المتحدة؛ ارتفاع معدل التضخم في شهر حزيران من عام 2021.
- روسيا؛ اتساع الفائض التجاري في شهر أيار من عام 2021.
- الصين؛ توسع الاقتصاد على أساس ربع سنوي في الربع الثاني من عام 2021.
- اليابان؛ انخفاض الناتج الصناعي في شهر أيار من عام 2021.
- الهند؛ ارتفاع العجز التجاري في شهر حزيران من عام .2021.
- صندوق النقد الدولي؛ بلدان في دائرة الضوء؛ مصر تتغلب على صدمة Covid-19 وتواصل النمو.

❖ **أوراق عمل بحثية:**

- صندوق النقد الدولي؛ التعافي بعد الأوبئة: دور السياسات والميزات الهيكلية.
- صندوق النقد الدولي؛ معالجة الآثار غير المباشرة للتيسير طويل الأمد للسياسة النقدية الأمريكية.

❖ **اقتصاد الأسبوع:**

- كرواتيا: اقتصاد متنوع مستقر.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 1,262 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,493.58 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,498.94 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 5.36 ليرة سورية بمعدل (0.36%)، (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

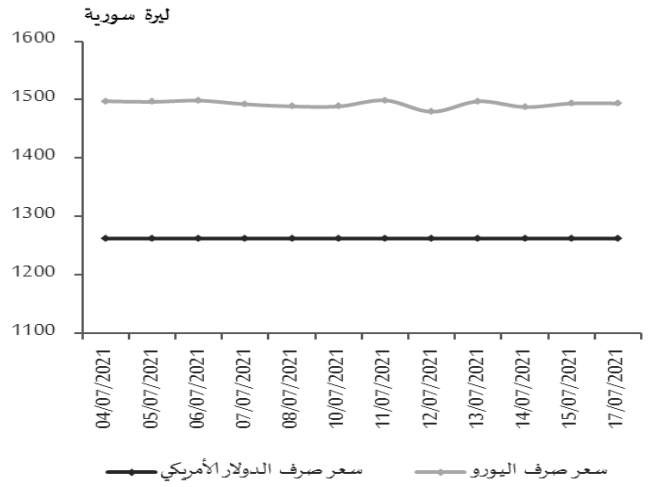

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 2,512 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 2,972.95 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 2,983.63 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 10.68 ليرة سورية بمعدل (0.36%)، (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف والصرافة

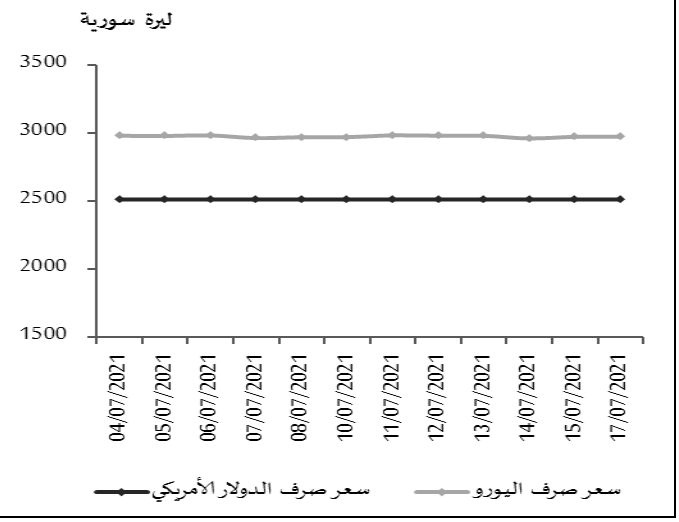

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 136,286 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بـ 135,429 ليرة سورية في بداية الأسبوع مرتفعاً بمقدار 857 ليرة سورية بنسبة 0.63%، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 159,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بـ 158,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مرتفعاً بمقدار 1,000 ليرة سورية بنسبة 0.63%، (الشكل رقم 3)، كما ارتفع سعر الذهب عالمياً بمقدار 9.10 دولار أمريكي ليصبح 1,815.00دولار أمريكي للأونصة بنسبة ارتفاع 0.50%.

الشكل رقم 3سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

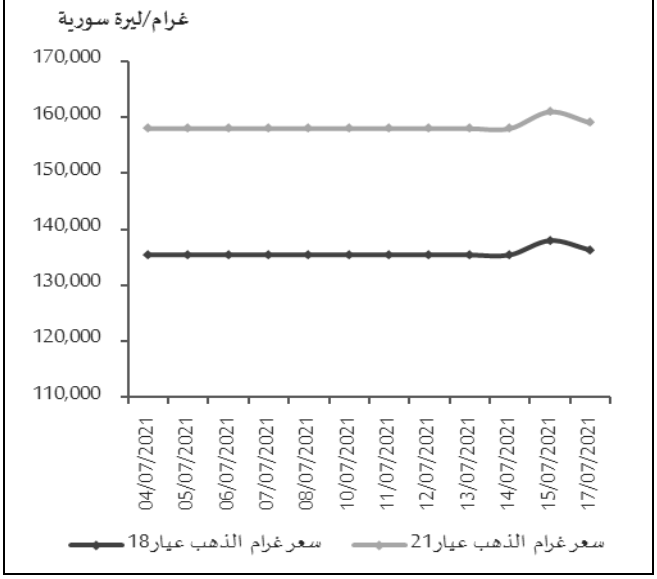

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

القطاع المصرفي السوري:

تطور ودائع القطاع المصرفي حسب نوع الوديعة حتى شباط من عام 2021:

بلغ إجمالي الودائع لدى إجمالي المصارف 7,903 مليار ليرة سورية حتى شباط من عام 2021، وبتفصيل تطورها حسب نوع الوديعة:

الودائع تحت الطلب: نمت الودائع تحت الطلب لتصل إلى 4,922 مليار ليرة سورية في نهاية شباط من عام 2021، مقارنةً بـ 4,447 مليار ليرة سورية نهاية عام 2020، أي بمقدار زيادة تعادل 474 مليار ليرة سورية وبمعدل نمو 11%، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 62% من إجمالي الودائع حتى شباط من عام 2021.

ودائع التوفير: تراجعت بصورة طفيفة بمعدل (-2%) في نهاية شباط من عام 2021، حيث بلغت 713 مليار ليرة سورية، مقارنةً بـ 725 مليار ليرة سورية نهاية عام 2020، وقد شكلت ودائع التوفير 9% من إجمالي الودائع حتى شباط من عام 2021.

الودائع لأجل: ارتفعت بمقدار 2.4 مليار ليرة سورية لتصل حتى شباط من عام 2021 إلى 2,268 مليار ليرة سورية، مقارنةً بـ 2,266 مليار ليرة سورية نهاية عام 2020 وبمعدل نمو 0.11% خلال الفترة ذاتها، وقد شكلت الودائع لأجل ما نسبته 29% من إجمالي الودائع.

الشكل رقم 4 توزع ودائع القطاع المصرفي حسب نوع الوديعة في عام 2020

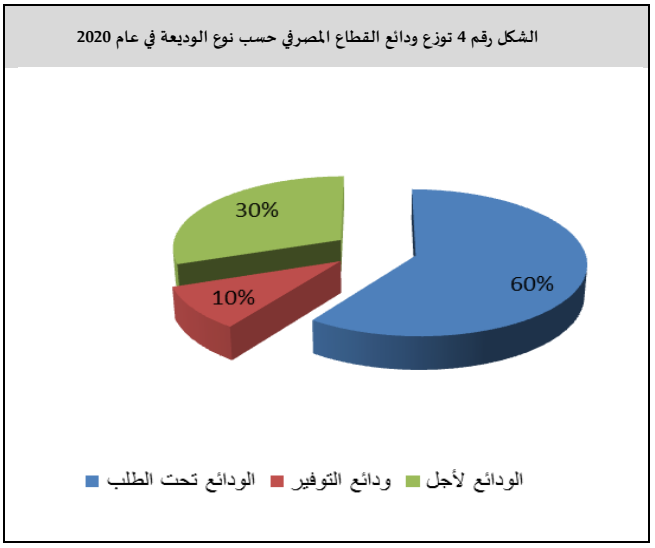

الشكل رقم 4 توزع ودائع القطاع المصرفي حسب نوع الوديعة في شباط من عام 2021

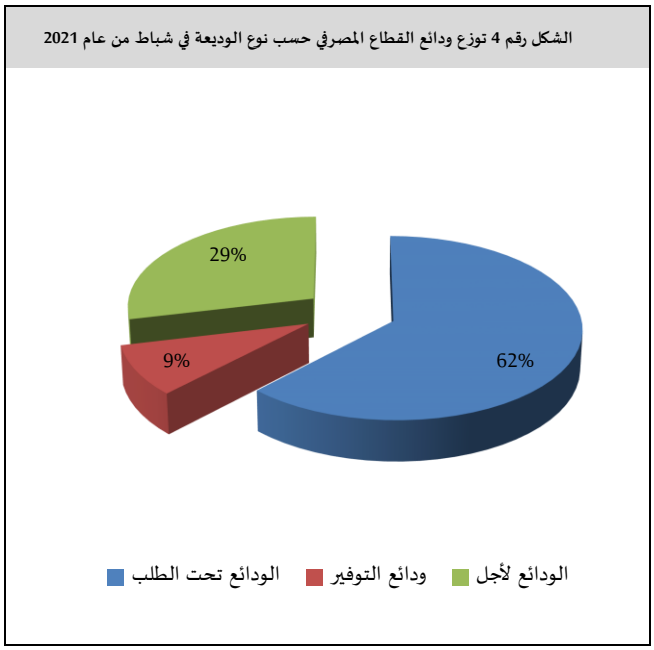

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 9,727.32 نقطة مقارنةً بمستوى 9,866.08 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة انخفاض بلغت (1.41%)، ويعود ذلك إلى انخفاض أسهم 4 شركات هي؛بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة انخفاض (6.94%)، وبنك البركة سورية بنسبة انخفاض (6.34%)، وبنك الشام بنسبة انخفاض (3.90%)، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة انخفاض (1.54%)، كما انخفضت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية إلى مستوى 114 مليون ليرة سورية مقارنةً بمستوى 412 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وانخفض حجم التداول إلى مستوى 118 ألف سهم مقارنةً بمستوى 682 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 189 صفقة مقارنةً بـ 189 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 5 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

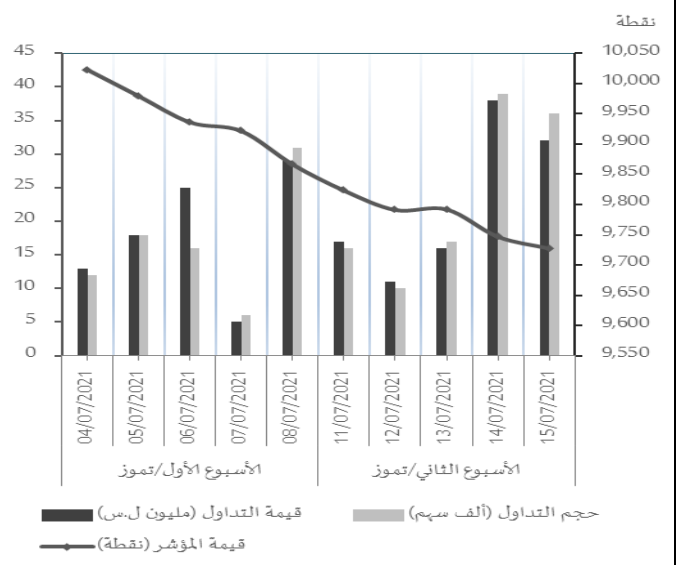

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

سيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 95.62% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 17.78% في تداولات الأسبوع السابق، وارتفعت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 4.15% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 3.62% في تداولات الأسبوع السابق، بينما انخفضت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 0.23% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 78.60% في تداولات الأسبوع السابق، في حين لم يجر أي تداول على قطاعات الاتصالات والزراعة والخدمات.

الشكل رقم 6 الحصة السوقية لكل قطاع

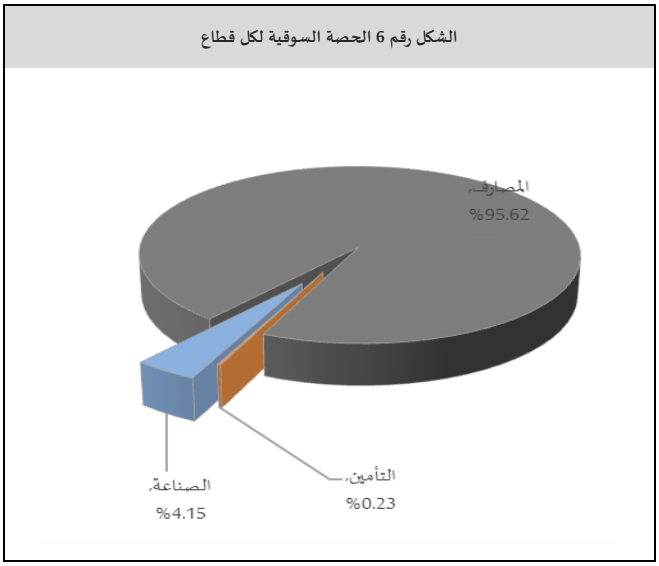

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي: بنك البركة سورية متصدراً بنسبة استحواذ 48.30% وحجم تداول 52,276 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 19.18% وحجم تداول 27,269 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 18.72% وحجم تداول 25,197 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 6.71% وحجم تداول 8,294 سهم، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة استحواذ 4.06% وحجم تداول 1,704 سهم، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة استحواذ 2.58% وحجم تداول 2,500 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

رئاسة مجلس الوزراء: إقرار نتائج ومخرجات مؤتمر تطوير القطاع الزراعي وتخفيض رسم فحص (PCR) والتشديد على تكثيف الجهود لضبط الأسواق ومنع الاحتكار:

أقر مجلس الوزراء نتائج ومخرجات المؤتمر الختامي لملتقى تطوير القطاع الزراعي والبرامج التنفيذية التي من شأنها إعادة هيكلة القطاع الزراعي وتأهيله والنهوض به وتطوير الإنتاج والإنتاجية بشكل علمي وتعزيز منهج الاعتماد على الذات وصولاً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وقرر مجلس الوزراء تخفيض رسم إجراء فحص"PCR" ليصبح 50 دولار أمريكي بدلاً من 100 دولار أمريكي للمواطنين السوريين ومن في حكمهم وإضافة مليارى ليرة سورية للاعتمادات المرصودة لمشفى جامعة البعث على أن يتم رصد مبالغ إضافية خلال موازنة عام 2022 لاستكمال تجهيزات المشفى ووافق على طلب المؤسسة العامة للطباعة طباعة وتجليد 6 ملايين و450 ألف نسخة كتاب مدرسي.

وأكد رئيس مجلس الوزراء على الجهود الحكومية المستمرة لتحسين الواقعين الخدمي والمعيشي في ظل الصعوبات الاقتصادية التي يمر بها البلد مشيراً إلى أن هناك إمكانيات

محدودة بعد عشر سنوات من الحرب الإرهابية على سورية والتي تم فيها نهب ثرواتنا وتدمير منشآتنا الاقتصادية الأمر الذي يحتم اتخاذ قرارات للتعامل مع هذه الظروف الصعبة لافتاً إلى أن القرارات المتخذة لهيكلة الدعم لا تعني إلغاء الدعم وإنما توجيهه نحو مستحقيه وأن المرحلة القادمة ستشهد تباعاً قرارات مهمة لتنشيط القطاعات الإنتاجية وتحسين الواقع المعيشي لمختلف الشرائح وفي مقدمتها شريحة العاملين في الدولة والمتعطلين عن العمل حالما تسمح الظروف بذلك.

وشدد مجلس الوزراء على الوزارات المعنية تكثيف الجهود لضبط الأسواق ومنع الاحتكار والاستغلال ومراقبة محطات الوقود ومنع حدوث التجاوزات وضمان التزام وسائل النقل العام بالتعرفة المعتمدة من المجالس التنفيذية واتخاذ العقوبات المشددة بحق المخالفين وإلزام وسائط نقل الركاب الخاصة بتركيب حساسات استكمالاً لمشروع أتمتة عمليات التزود بالمشتقات النفطية.

وكلف مجلس الوزراء الجهات المعنية إعداد قاعدة بيانات وطنية بالاعتماد على البيانات التي تم توفيرها عبر مشروع البطاقة الإلكترونية بما يسهم في استثمار هذه البيانات لتوجيه الدعم إلى مستحقيه وتحديد الشرائح الأكثر احتياجاً وتفعيل برامج الدعم الاجتماعية.

المصرف العقاري؛ رفع سقوف قروضه إلى 50 مليون ليرة سورية:

أصدر مجلس إدارة المصرف العقاري قراراً يقضي بتعديل سقوف القروض الممنوحة من قبل المصرف.

حيث تم تعديل سقف قروض شراء أو إنشاء عقار جاهز أو لم يكتمل بناؤه (شراء على الهيكل وإكمال) من 15 مليون ليرة سورية إلى 50 مليون ليرة سورية وقرض إكمال عقار منجز كامل هيكله من 10 ملايين ليرة إلى 25 مليون ليرة سورية.

ووفق القرار تم رفع سقف قرض شراء مسكن جاهز للمكتتبين للمؤسسة العامة للإسكان من 15 مليوناً إلى 50 مليون ليرة وقرض إنشاء توسع مسكن معد للسكن من 6 ملايين إلى 15 مليون ليرة وقرض إكمال توسع معد للسكن من 4 ملايين إلى 10 ملايين ليرة وقرض إعادة إكمال مسكن معد للسكن (ترميم سابقاً) من 4 ملايين إلى 6 ملايين ليرة.

كما أصبح سقف قرض تدعيم مسكن متصدع معد للسكن 10 ملايين بدلاً من 4 ملايين ليرة وقرض إنهاء العلاقة الإيجارية 15 مليوناً بدلاً من 5 ملايين وإنشاء عقار للجمعيات 50 مليوناً بدلاً من 15 مليوناً وقرض إنشاء عقار على الهيكل مع المرافق العامة للجمعيات 15 مليوناً بدلاً من 6 ملايين وقرض إكمال عقار منجز كامل هيكله للجمعيات 15 مليوناً بدلاً من 6 ملايين ليرة وقرض الجمعيات التي مشاريعها عبارة عن ضاحية مستقلة لكل شقة 50 مليون بدلاً من 15 مليون ليرة.

وبناء على القرار أصبح قرض اعتماد سيريا كارد لأصحاب الدخل المحدود الموطنة رواتبهم ضمن المصرف مليوناً ونصف المليون ليرة بدلاً من 500 ألف ليرة سورية وقروض السلع المعمرة لذوي الدخل المحدود مليوناً ونصف المليون بدلاً من 500 ألف ليرة.

وأشار القرار إلى أنه على المتقدم للحصول على أي قرض الالتزام بكامل شروط منح القروض المنصوص عليها بالتعليمات التطبيقية إضافةً إلى شرط أن يتقدم المقترض بكفيل واحد على الأقل من العاملين في الدولة في حال كان الدخل المقدم دخلاً حراً وأن تكون عقارات الضمانة تقع في مناطق آمنة ومخدمة وقابلة للتسييل وعلى مسؤولية إدارة الفروع في حال عدم إمكانية تسييلها مستقبلاً.

الاقتصادات العربية:

قطر؛ انخفاض معدل التضخم في شهر حزيران من عام 2021:

انخفض معدل التضخم السنوي إلى 1.98% في شهر حزيران من عام 2021، مقارنةً بـ 2.47% في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى الانكماش في كل من ؛قطاع الإسكان والمرافق، والملابس والأحذية. وعلى أساس شهري؛ انخفضت

أسعار المستهلك بنسبة 0.20% في شهر حزيران من عام 2021، بعد ارتفاعها بنسبة 0.83% في الشهر السابق من العام ذاته.

السعودية؛ ارتفاع معدل التضخم في شهر حزيران من عام 2021:

ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 6.2% في شهر حزيران من عام 2021، مقارنةً بـ 5.7% في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار كل من؛ النقل، والأغذية والمشروبات، والمواد الغذائية، وخدمات الاتصالات ،و الأثاث والمعدات المنزلية والصيانة المنزلية. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 0.2% في شهر حزيران من عام 2021.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

انخفاض معدل التضخم في شهر حزيران من عام 2021:

انخفض معدل التضخم السنوي إلى 1.9% في شهر حزيران من عام 2021، مقارنةً بـ 2% في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار كل من؛ الطاقة، والسلع الصناعية غير المتعلقة بالطاقة، والخدمات، والغذاء، والكحول والتبغ.

انخفاض الإنتاج الصناعي في شهر أيار من عام 2021:

انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة (1%) في شهر أيار من عام 2021، مقارنةً بارتفاعه بنسبة 0.6% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أول انخفاض في 3 أشهر. ويعود ذلك إلى الانخفاض في إنتاج كل من؛ السلع الاستهلاكية غير المعمرة، والطاقة، والسلع الرأسمالية، والسلع الوسيطة.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

ارتفاع تجارة التجزئة في شهر حزيران من عام 2021:

ارتفعت تجارة التجزئة بنسبة 0.6% في شهر حزيران من عام 2021، بعد انخفاضها بنسبة 1.7% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ظل الطلب على السلع قوياً على الرغم من التحول الأخير نحو الإنفاق على الخدمات. ويعود ذلك إلى ارتفاع المبيعات في كل من؛ متاجر الإلكترونيات والأجهزة، ومحطات البنزين، ومحلات الملابس والإكسسوارات، ومتاجر التجزئة المتنوعة، والمطاعم والحانات.

انخفاض الإنتاج الصناعي في شهر حزيران من عام 2021:

انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 0.4% في شهر حزيران من عام 2021،مقارنةً بارتفاعه 0.7% في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى انخفاض إنتاج السيارات وقطع الغيار.

ارتفاع أسعار المنتجين في شهر حزيران من عام 2021 :

ارتفعت أسعار المنتجين للطلب النهائي بنسبة 1% في شهر حزيران من عام 2021، بعد ارتفاعها بنسبة 0.8% في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى زيادة بنسبة 0.8% في تكلفة الخدمات، وتحديداً هوامش بيع السيارات وقطع غيار السيارات. كما ارتفعت تكلفة السلع وخاصة الكيماويات الصناعية والبنزين واللحوم والطاقة الكهربائية والدواجن المصنعة والسيارات. وعلى أساس سنوي؛ ارتفعت أسعار المنتجين بنسبة 7.3% في شهر حزيران من عام 2021.

الاقتصاد البريطاني:

ارتفاع معدل التضخم في شهر حزيران من عام 2021:

ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 2.5% في شهر حزيران من عام 2021، مقارنةً بـ 2.1% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أعلى معدل تضخم منذ شهر آب من عام 2018 ، حيث أحدث النقل أكبر تأثير تصاعدي. كما ارتفعت أسعار السيارات المستعملة، والملابس والأحذية، والأكل والشرب بالخارج، ووقود السيارات في عام 2021.

الاقتصاد الروسي

اتساع الفائض التجاري في شهر أيار من عام 2021:

اتسع الفائض التجاري إلى 10.21 مليار دولار أمريكي في شهر أيار من عام 2021، مقارنةً بـ 3.79 مليار دولار أمريكي في الشهر المقابل من العام السابق. حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 65.8% عن العام السابق لتصل إلى 34.82 مليار دولار أمريكي مدعومة بالمبيعات إلى بلدان خارج رابطة الدول المستقلة، ورابطة الدول المستقلة. وفي الوقت نفسه، ارتفعت الواردات

بنسبة 43% لتصل إلى 24.61 مليار دولار على خلفية المشتريات من خارج رابطة الدول المستقلة، ورابطة الدول المستقلة.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛

توسع الاقتصاد على أساس ربع سنوي في الربع الثاني من عام 2021:

نما الاقتصاد على أساس ربع سنوي بمعدل بلغ 1.3% في الربع الثاني من عام 2021، مقارنةً بنسبة 0.4% في الربع السابق من العام ذاته. حيث صرح المكتب الوطني للإحصاء أن الاقتصاد الصيني حافظ على انتعاش مطرد، مع انتعاش الإنتاج والطلب، وظلت العمالة والأسعار مستقرة، وتحسنت توقعات السوق، وظلت المؤشرات الكلية الرئيسية ضمن نطاق معقول.

اليابان؛ انخفاض الناتج الصناعي في شهر أيار من عام 2021:

انخفض الإنتاج الصناعي على أساس شهري بنسبة 6.5% في شهر أيار من عام 2021 ، مقارنة بارتفاعه بنسبة 2.9% في الشهر السابق من العام ذاته. وهو أول انخفاض في الإنتاج الصناعي منذ شهر شباط، ويعود ذلك إلى انخفاض إنتاج كل من؛ السيارات، وآلات الإنتاج، والآلات الكهربائية، ومعدات إلكترونيات المعلومات والاتصالات. وعلى أساس سنوي؛ ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 21.1% في شهر أيار من عام 2021، وهو الشهر الثالث على التوالي من النمو، بعد ارتفاعه بنسبة 15.8% في الشهر السابق من العام ذاته.

الهند؛ ارتفاع العجز التجاري في شهر حزيران من عام 2021:

ارتفع العجز التجاري ليصل إلى 9.37 مليار دولار أمريكي في شهر حزيران من عام 2021، مقارنة بفائض 0.79 مليار دولار أمريكي في الشهر ذاته من العام السابق، حيث ارتفعت الواردات بنسبة 98.31%، مدعومة بشكل رئيس بزيادة في مشتريات النفط. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت الواردات غير النفطية. وفي الوقت نفسه، ارتفعت الصادرات بنسبة 48.34%، تقودها مبيعات الحبوب الأخرى، والمنتجات البترولية، والغزول الصناعية، والأحجار الكريمة، واللحوم ومنتجات الألبان والدواجن.

المنظمات والهيئات الدولية:

صندوق النقد الدولي؛ بلدان في دائرة الضوء؛ مصر تتغلب على صدمة Covid-19 وتواصل النمو؛

تعتبر مصر من بلدان الاقتصادات الصاعدة القليلة التي حققت معدل نمو موجب في عام 2020، بفضل استجابة الحكومة السريعة والحذرة على مستوى السياسات، مقترنةً بالدعم من صندوق النقد الدولي، حيث أبدى الاقتصاد المصري صلابة في مواجهة الجائحة.

على غرار الوضع في معظم الأسواق الصاعدة، كانت جائحة Covid-19 تمثل صدمة هائلة للاقتصاد المصري. وسرعان ما انعكست تداعياتها من خلال التوقف المفاجئ للسياحة التي كانت في بداية الأزمة، تسهم بنحو 12% من إجمالي الناتج المحلي، وتوفر 10% من فرص العمل، و4% من إجمالي الدخل بالعملات الأجنبية، فالإجراءات الاحترازية لاحتواء الفيروس ومنعه من الانتشار، بما في ذلك الإغلاق العام الجزئي والقيود على طاقة استيعاب الأماكن العامة، أدت إلى تراجع مؤقت في الأنشطة المحلية، بينما تعرضت موازنة الحكومة للضغوط لأن تباطؤ النشاط الاقتصادي أسفر عن انخفاض الإيرادات الضريبية. كذلك شهدت مصر خروج تدفقات رأسمالية كبيرة تزيد على 15 مليار دولار أمريكي في شهر نيسان من عام 2020، مع انسحاب المستثمرين من الأسواق الصاعدة بحثاً عن الاستثمار المأمون. ومع هذا، كانت مصر من بلدان الأسواق الصاعدة القليلة التي حققت معدل نمو موجب في عام 2020، بفضل استجابة الحكومة في الوقت المناسب، والفترة القصيرة من الإغلاق العام وتنوع الاقتصاد المصري نسبياً. لقد دخلت مصر أزمة Covid-19 مسلحةً بهوامش اقتصادية كبيرة، بفضل الإصلاحات التي نفذتها منذ عام 2016 لتسوية الاختلالات الاقتصادية الكلية، من خلال اتفاقات مثل "تسهيل الصندوق الممدد" (EFF) للفترة 2016-2019، وشملت هذه الإصلاحات تعويم سعر الصرف للتخلص من المبالغة في تقييم العملة،

وضبط أوضاع المالية العامة لتخفيض الدين العام، وإصلاح دعم الطاقة لمعاجلة أحد المخاطر المالية الرئيسة، وإتاحة حيز للإنفاق الاجتماعي، والإصلاحات الهيكلية لتقوية مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات وزيادة فرص العمل، ولا سيما للشباب والنساء. ونتيجة لذلك، تمكنت الحكومة من الاستجابة بسرعة من خلال خطة دعم شاملة مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، تضمن الدعم المالي مساعدة مؤسسات الأعمال والعاملين في القطاعات الأشد تضرراً مثل السياحة والصناعة التحويلية، وتأجيل سداد الضرائب، وتوسيع برامج التحويلات النقدية إلى الأسر الفقيرة والعاملين غير النظاميين، إضافةً إلى ذلك، قام البنك المركزي المصري بتخفيض أسعار الفائدة الأساسية بمقدار 400 نقطة أساس خلال عام 2020 – فانخفض سعر الفائدة على الودائع لليلة واحدة من 12,25% إلى 8,25% – للمساعدة على دعم النشاط الاقتصادي وتخفيف الضغوط في الأسواق المالية المحلية. وأطلق البنك كذلك عدة مبادرات لتخفيف الضغوط على المقترضين وضمان توافر السيولة للقطاعات الأشد تأثراً، منها زيادة إمكانات الحصول على ائتمان بأسعار فائدة تفضيلية وتأجيل سداد الاستحقاقات الائتمانية القائمة لمدة ستة أشهر. وكانت هذه التدابير الاستثنائية على مستوى القطاع المالي مهمة لضمان سلاسة تدفق الائتمان في الاقتصاد في أعقاب أزمة Covid-19، لقد قدم الصندوق دعماً مالياً قدره 8 مليارات دولار أمريكي من خلال خطة تقوم على ركيزتين لمساعدة مصر على تلبية الاحتياجات المالية التي نتجت عن الجائحة. وقدمت أداة التمويل السريع مساعدة مالية طارئة قدرها 2,8 مليار دولار أمريكي في شهر أيار من عام 2020 لضمان توافر نقد أجنبي كافٍ لدى الحكومة من أجل تمويل الواردات والاحتياجات الأخرى الضرورية. وكان اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA)، الذي صدرت الموافقة بشأنه في شهر حزيران من عام 2020، قد أتاح للحكومة الحصول على موارد بلغ مجموعها 5,4 مليار دولار أمريكي على مدى الاثني عشر شهراً اللاحقة.

وساعد اتفاق الاستعداد الائتماني السلطات في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وإعادة بناء الاحتياطيات الدولية لاستعادة الهوامش التي سحبت منها بغرض التصدي للأزمة، والتقدم في تنفيذ أهم الإصلاحات الهيكلية، بما فيها تدابير تعزيز الموارد العامة، وزيادة شفافية المالية العامة والحوكمة، وتحقيق تقدم في القوانين لتحسين بيئة الأعمال، بغية وضع مصر على مسار التعافي القوي والاحتوائي. وحققت السياسات الاقتصادية في ظل البرنامج توازناً بين دعم الاقتصاد للمساعدة على حمايته من صدمة Covid19 وضمان بقاء الدين في مستويات يمكن الاستمرار في تحملها للحفاظ على ثقة المستثمرين. وبفضل تحرك الحكومة الحذر في الوقت المناسب على مستوى السياسات، مقترناً بالدعم من الصندوق، أبدى الاقتصاد صلابة، فيُتوقع بلوغ النمو 2.8% في السنة المالية 2021/2020.

مصر: مؤشرات اقتصادية مُختارة

مؤشر	السنة المالية 2020/2019	السنة المالية 2021/2020 (توقعات)
معدل النمو السنوي (%)	3,6	2,8
تضخم مؤشر أسعار المستهلك (متوسط الفترة، %)	5,7	4,6
رصيد المالية العامة الكلي (قطاع الموازنة العامة، % من إجمالي الناتج المحلي)	-7,9	-8,2
الدين العام (الحكومة العامة، % من إجمالي الناتج المحلي)	90,0	92,

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

تباين أداء مؤشرات أسواق المال العربية خلال تداولاتها الأسبوعية، حيث ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المصرية

EGX30 بنسبة 3.70% مسجلاً 10,561.28 نقطة بدعم من قطاعات: السلع الاستهلاكية، والسياحة والترفيه، والمصارف، وارتفع المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة 1.74% مسجلاً 2,117.07 نقطة بدعم من قطاعات: المالية، السلع الاستهلاكية، والاتصالات، بينما انخفض المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة (0.28%) مسجلاً 10,794.51 نقطة بضغط من قطاعات: المالية، والصناعة، والسلع المعمرة، وانخفض مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة (1.28%) مسجلاً 2,744.28 نقطة بضغط من قطاعات: المالية، والخدمات، والطاقة، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة (0.82%) مسجلاً 12,166.09نقطة بضغط من قطاعات الزراعة، والاتصالات، والطاقة.

الشكل رقم 7 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

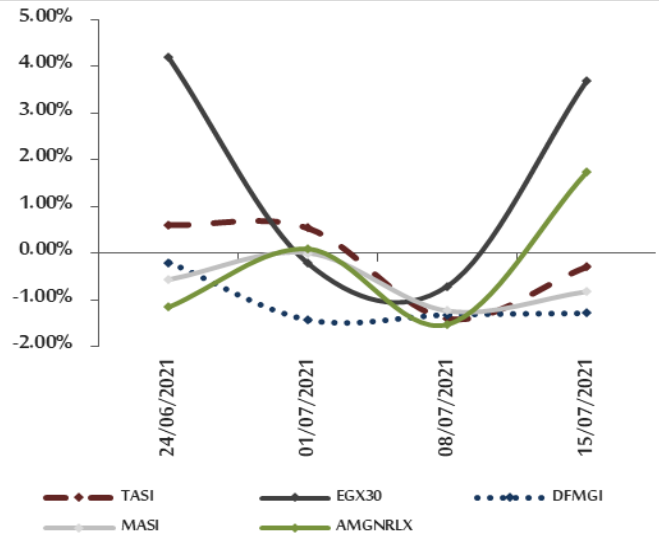

الأسهم الأمريكية:

انخفضت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية فقد تعرضت لضغوط بفعل تراجع أسهم أمازون وآبل وشركات أخرى ذات ثقل، بينما تستمر حالة القلق بشأن زيادة الإصابات بفيروس Covid-19 والمرتبطة بالسلالة دلتا شديدة العدوى، مسجلةً خسائر في قطاعات التكنولوجيا، والمالية، والصناعة؛ حيث انخفض مؤشر **NASDAQ** بنسبة 1.87% مسجلاً 14,427.20 نقطة، وانخفض مؤشر **S&P500** بنسبة 0.97% مسجلاً 4,327.16 نقطة، وانخفض مؤشر **DJI** بنسبة 0.52% مسجلاً 34,687.85 نقطة.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

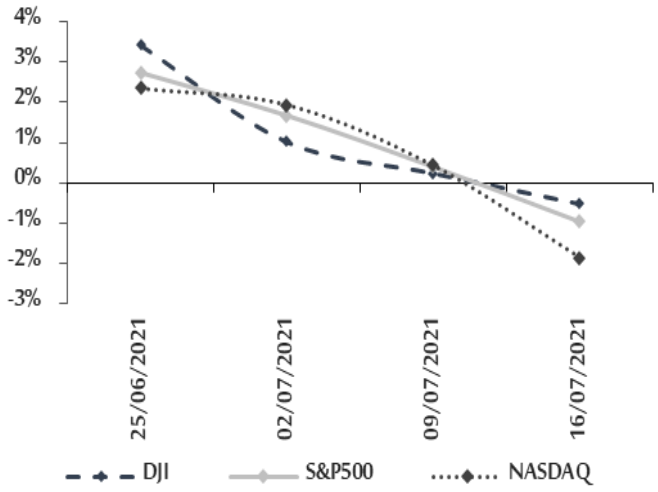

الأسهم الأوروبية:

انخفضت الأسهم الأوربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية نتيجة ارتفاع الإصابات بفيروس Covid-19، والتخوف من بطئ التعافي الاقتصادي في منطقة اليورو؛ حيث انخفض مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة 1.60% مسجلاً 7,008.09 نقطة بضغط من قطاعات: التعدين، والسلع الفاخرة، والاتصالات، وانخفض مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة 1.06% مسجلاً 6,460.08 نقطة بضغط من قطاعات: السلع الفاخرة، والصناعة، والاتصالات، وانخفض مؤشر **DAX30** الألماني بنسبة 0.94% مسجلاً 15,540.31 نقطة بضغط من قطاعات: المواد الأولية، والتكنولوجيا، والصناعة.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

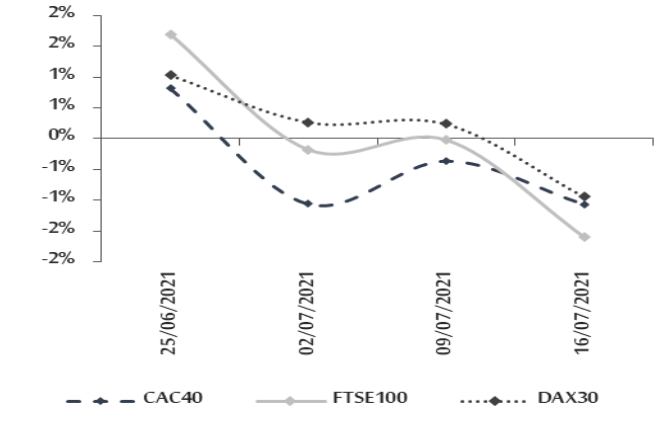

الأسهم الآسيوية:

ارتفعت مؤشرات الأسهم الآسيوية في نهاية تداولاتها الأسبوعية مدعومةً بنتائج إيجابية للشركات مما عزز من التفاؤل بشأن تحسن الوضع الاقتصادي، حيث ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة 1.49% مسجلاً 15,924.20 نقطة بدعم من قطاعات؛ النقل، والمالية، والسلع الرأسمالية، وارتفع مؤشر **S&P/ASX200** الأسترالي بنسبة بلغت 1.03% مسجلاً 7,348.10 نقطة بدعم من قطاعات؛ التعدين، والمالية، والنقل، وارتفع مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة بلغت 0.43% مسجلاً 3,539.30 نقطة بدعم من قطاعات؛ المالية، والخدمات، والسلع الاستهلاكية، وارتفع مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة بلغت 0.22% مسجلاً 28,003.08 نقطة بدعم من قطاعات؛ الصناعة، والتكنولوجيا، والنقل.

الشكل رقم 10 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

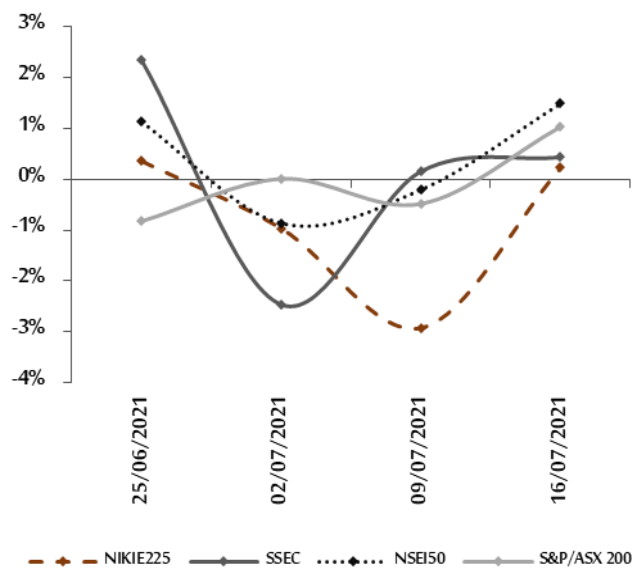

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على انخفاض، حيث انخفض مؤشر **IMOEX** بنسبة (1.44%) مسجلاً 3,799.97 نقطة بضغط من قطاعات؛ التعدين، والخدمات، والزراعة.

الشكل رقم11 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

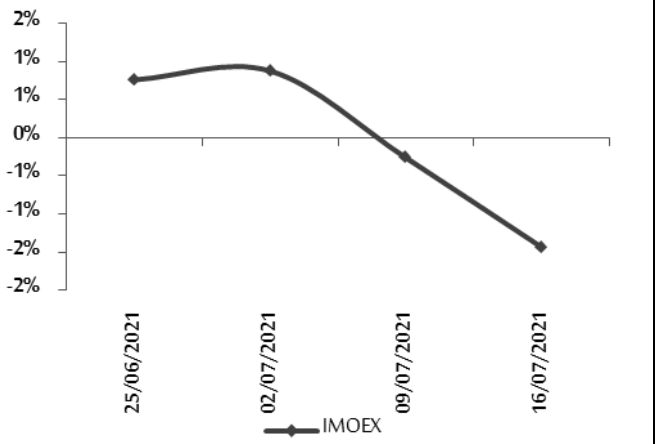

أسعار العملات:

اليورو:

انخفض اليورو في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.1859 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.1873 دولار أمريكي لليورو) وسط بيانات اقتصادية أوروبية ضعيفة[1]، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.1805 دولار أمريكي لليورو وسط ارتفاع الدولار الأمريكي مدعوماً بتوقعات الأسواق بتقديم موعد زيادة أسعار الفائدة الأمريكية بعد بيانات أظهرت ارتفاع التضخم السنوي في الولايات المتحدة لأعلى مستوى خلال 13 عاماً[2].

[1] انكمش الناتج الصناعي في منطقة اليورو على أساس شهري بنسبة 1% في شهر أيار من عام 2021 بأسوأ من توقعات السوق بانكماشه بنسبة 0.2%.

2. ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 5.4% في شهر حزيران من عام 2021 مقارنةً بـ 5٪ في الشهر السابق من العام ذاته، وبأعلى من توقعات السوق البالغة 4.9%وهو أعلى مستوى منذ شهر آب من عام 2008.

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

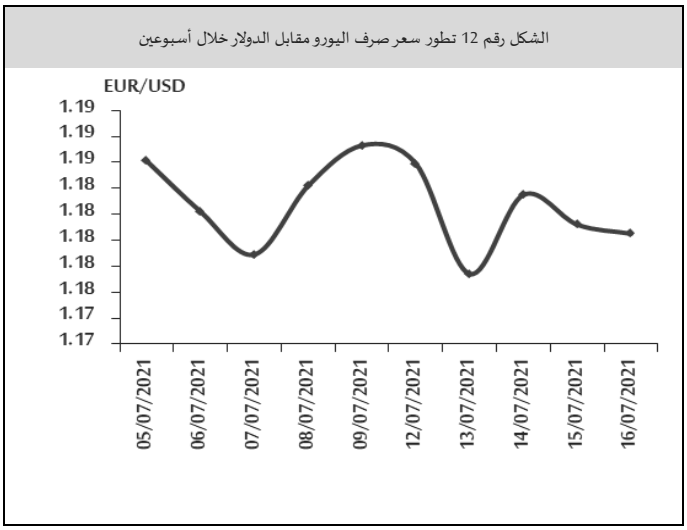

الجنيه الإسترليني:

انخفض الجنيه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.3880 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.3899 دولار أمريكي للجنيه) وسط ارتفاع المخاوف المرتبطة بجائحة COVID-19 مع اتجاه الحكومة البريطانية إلى تخفيف قيود الإغلاق على الرغم من ارتفاع أعداد الإصابات بالجائحة، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.3772 دولار أمريكي للجنيه وسط ارتفاع الدولار الأمريكي.

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

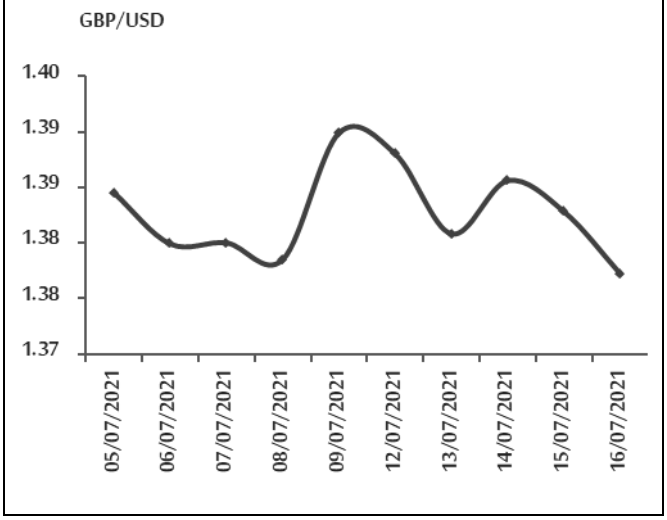

الين:

تابع الين انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 110.35 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 110.14 ين للدولار الأمريكي) وسط بيانات اقتصادية يابانية ضعيفة[1]، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 109.99 ين للدولار الأمريكي مدعوماً ببيانات اقتصادية جيدة[2]، ثم عاد لينخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 110.08 ين للدولار الأمريكي بعد أن قام بنك اليابان بخفض توقعات النمو ورفع توقعات التضخم لعام 2021.

الشكل رقم14 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

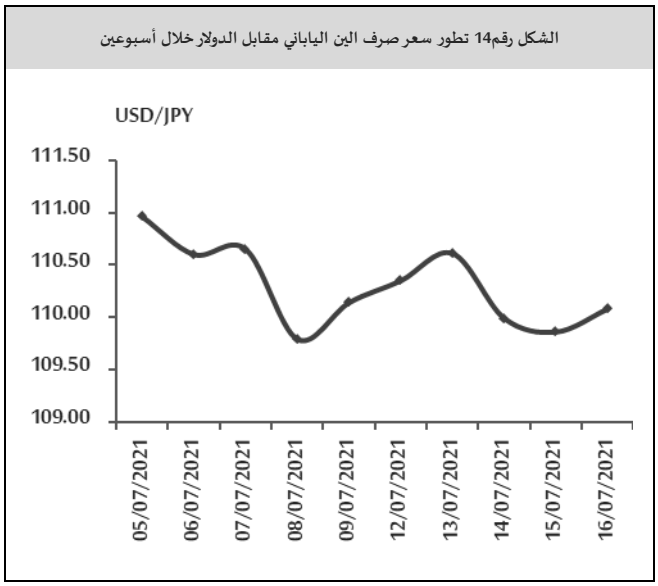

اليوان:

ارتفع اليوان في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.4751 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 6.4788 يوان للدولار الأمريكي) مدعوماً ببيانات اقتصادية صينية جيدة[3]، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 6.4688 يوان للدولار الأمريكي وسط بيانات

[1] انخفض الإنتاج الصناعي في اليابان بنسبة 6.5% على أساس شهري في شهر أيار من عام 2021، بعد ارتفاعه بنسبة 2.9% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أول انخفاض منذ شهر شباط الماضي.

[2] ارتفع مؤشر تانكان لمعنويات الشركات المصنعة في اليابان إلى 25 نقطة في شهر تموز من عام 2021، مقارنةً بـ 22 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أعلى مستوى منذ شهر تشرين الثاني من عام 2018، حيث استفادت الشركات المعتمدة على التصدير من انتعاش الطلب العالمي.

3 نما الاقتصاد الصيني على أساس ربع سنوي بنسبة 1.3% في الربع الثاني من عام 2021، بعد نموه بنسبة 0.4% في الربع السابق من العام ذاته، وبأعلى من توقعات السوق بنمو قدره 1.2%.

اقتصادية صينية جيدة[1]، بينما انخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 6.4785 يوان للدولار الأمريكي وسط تقارير تفيد باستعداد الولايات المتحدة لفرض عقوبات على عدد من المسؤولين الصينيين بسبب حملة بكين في هونج كونج.

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

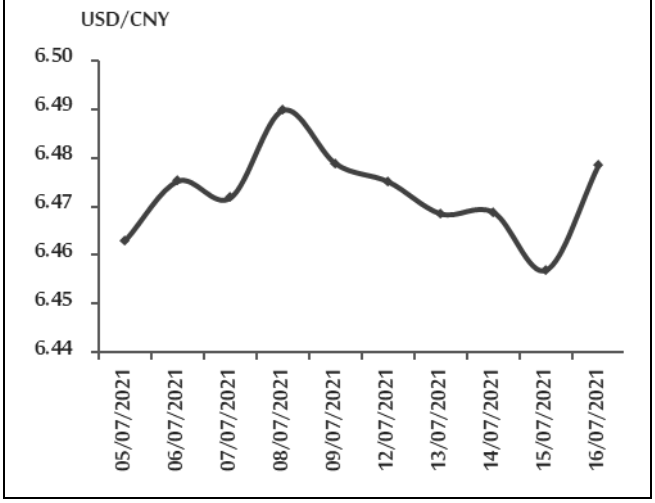

الروبل الروسي:

انخفض الروبل في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 74.44 روبل للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 74.36 روبل للدولار الأمريكي) بعد أن أعلن وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي عن تمديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا لمدة 6 أشهر جديدة تنتهي في 31 كانون الثاني المقبل والتي تستهدف قطاعات المال والطاقة والدفاع إضافةً لفرض عقوبات مخصصة على بعض المصارف والشركات الروسية، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 74.08 روبل للدولار أمريكي وسط بيانات اقتصادية روسية جيدة[2]، ثم عاد لينخفض في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 74.08 روبل للدولار الأمريكي وسط ارتفاع الدولار الأمريكي.

الشكل رقم 16 تطور سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار خلال أسبوعين

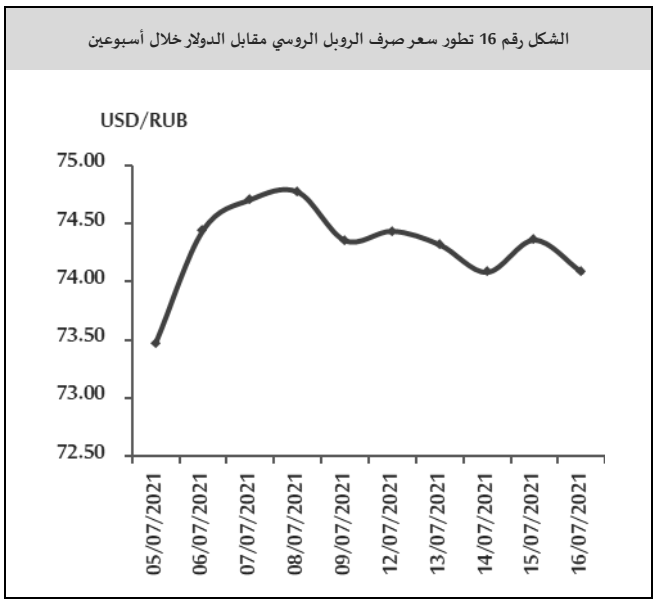

البتكوين:

انخفضت عملة البتكوين في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 33,090 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت في الأسبوع السابق مرتفعةً (عند مستوى 33,769 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) بعد قيام السلطات البريطانية بتوسيع حملتها ضد العملات الرقمية في إطار تضييق الخناق على التعاملات المالية الرقمية التي تراها الحكومة البريطانية بعيدة عن الرقابة، حيث صادرت الشرطة البريطانية ما قيمته 250 مليون دولار أمريكي من العملة الرقمية في إطار تحقيق يتعلق بغسل أموال وهي أكبر عملية مصادرة في بريطانيا حتى الآن، وتابعت انخفاضها في تداولات منتصف الأسبوع وآخره لتغلق عند مستوى 31,429 دولار أمريكي للوحدة الواحدة مع تواصل الضغوط الحكومية التي تعيق تداول العملات الرقمية وتحد من الاستثمار فيها، حيث انضمت إيطاليا إلى قائمة المناهضين للعملات الرقمية حول العالم وأعلنت هيئة الأوراق المالية الإيطالية عن منع استخدام منصة بينانس لتداول العملات الرقمية داخل البلاد.

[1] ارتفع الإنتاج الصناعي في الصين بنسبة 8.3% على أساس سنوي في شهر حزيران من عام 2021، وهو أدنى معدل في ستة أشهر، وبأعلى من توقعات السوق بارتفاعه بنسبة 7.8%.

[2] اتسع الفائض التجاري الروسي إلى 10.21 مليار دولار أمريكي في شهر أيار من عام 2021 مقارنةً بـ 3.79 مليار دولار أمريكي في الشهر ذاته من العام السابق.

الشكل رقم 17 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

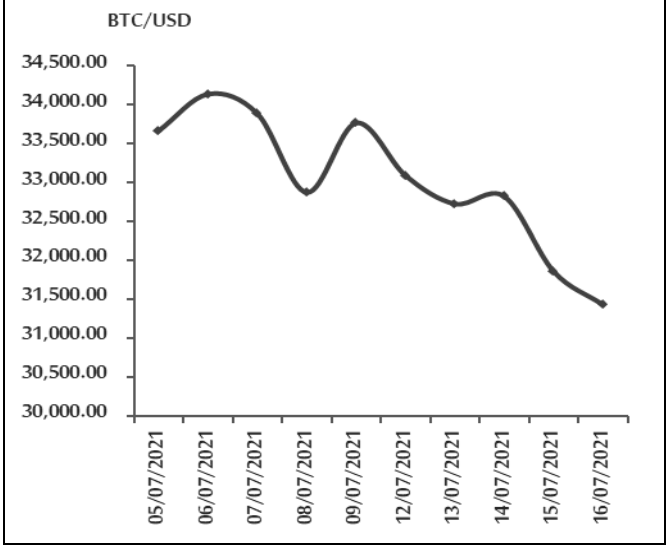

أسعار السلع:

الذهب:

انخفض الذهب في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,805.90 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,810.60 دولار أمريكي للأونصة مع تحول المستثمرين إلى الدولار الأمريكي وسط ترقب الأسواق لبيانات التضخم الأمريكية وشهادة رئيس الفيدرالي الأمريكي أمام الكونجرس لمحاولة توقع الجدول الزمني لتشديد السياسة النقدية، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1,825.00 دولار أمريكي للأونصة مع ارتفاع الطلب على الذهب كملاذ آمن نتيجة ارتفاع المخاوف المرتبطة بجائحة COVID-19 بعد أن شددت العديد من البلدان التدابير التقييدية مع زيادة حالات الإصابة بمتحور دلتا من COVID-19 حيث مددت استراليا الإغلاق المعمول به حالياً في سيدني لمدة أسبوعين آخرين، كما شددت كوريا الجنوبية قيود التباعد الاجتماعي في معظم أنحاء البلاد، ثم عاد لينخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى مسجلاً 1,815.00 دولار أمريكي للأونصة وسط انتعاش عوائد السندات الأمريكية مما جعل المعدن الأصفر أقل جاذبية.

الشكل رقم 18 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

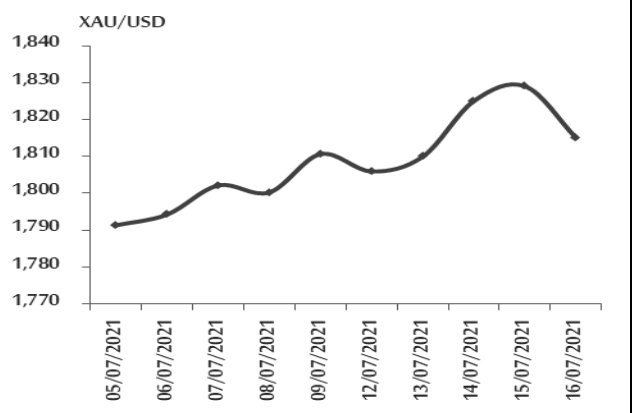

النفط:

انخفض سعر برميل النفط في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 75.16 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 75.55 دولار أمريكي للبرميل) تزامناً مع ارتفاع المخاوف بشأن الإمدادات النفطية وزيادتها بصورة كبيرة خلال الفترة المقبلة في ظل احتمالية التوصل إلى اتفاق مع إيران قريباً، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 73.59 دولار أمريكي للبرميل وسط حالة عدم اليقين حيال تعافي الطلب على النفط الخام مع ارتفاع أعداد الإصابات بفيروس COVID-19 واتجاه المزيد من الحكومات إلى فرض قيود إغلاق مرة أخرى لمواجهة الجائحة إضافةً لاستمرار الخلاف بين الدول الأعضاء في تحالف أوبك+ حول حجم إنتاج النفط حتى نهاية العام الحالي.

الشكل رقم 19 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

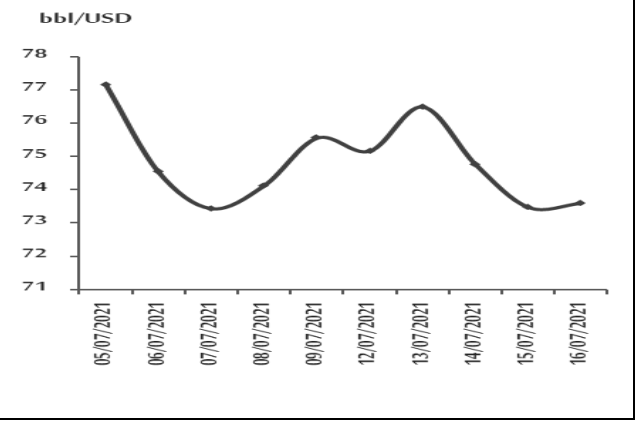

الغاز الطبيعي:

ارتفع الغاز الطبيعي في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 3.749 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[1] بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 3.674 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) نتيجة ارتفاع العقود الآجلة للغاز الطبيعي، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 3.660 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مع ارتفاع المخاوف حيال تعافي الطلب العالمي على الطاقة مع عودة إجراءات الإغلاق من جديد في عدد من الدول، ثمّ عاد للارتفاع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 3.674 دولار أمريكي بعد إعلان الصين عن زيادة وارداتها من الغاز الطبيعي خلال الستة أشهر الأولى من العام الحالي بنسبة 27.8% إلى 39.78 مليون طن مع استمرار مشتريات قوية من الشركات حتى بعد انتهاء موسم الطلب على الوقود للتدفئة.

الشكل رقم 20 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

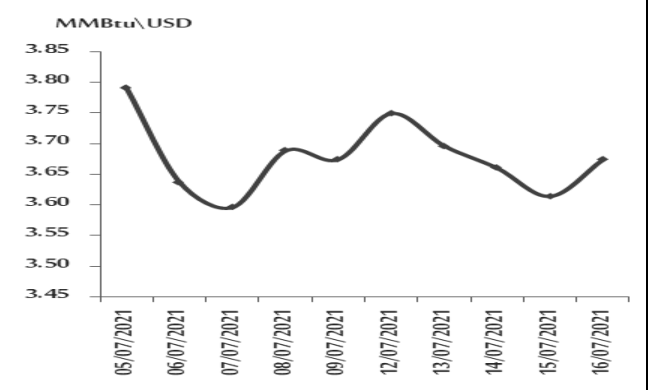

[1] عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون BTU1000، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي: التعافي بعد الأوبئة: دور السياسات والميزات الهيكلية:[2]

تبحث هذه الدراسة في الآثار الاقتصادية لخمسة أوبئة سابقة باستخدام التوقعات المحلية على عينة من 55 دولة خلال الفترة (1990-2019)، وذلك لإلقاء الضوء على الآثار الاقتصادية المحتملة من جائحة Covid-19. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ كان للأوبئة السابقة آثار مدمرة ودائمة خلّفت أضراراً على الإنتاج والبطالة والفقر وعدم المساواة. مع ذلك، ساعدت الاستجابة المالية الأقوى نسبياً على التخفيف من الآثار السلبية على الإنتاج، وفي البطالة والفقر وعدم المساواة؛ تركت جائحة Covid-19 تأثيرات ضارة أعلى في البلدان ذات الظروف الأسوأ. وتؤكد الأمم المتحدة أن جائحة Covid-19 (2020) أدّت إلى أكبر اضطراب في أنظمة التعليم، حيث أثرت في ما يقارب 1.6 مليار متعلم في أكثر من 190 دولة. كما أدت إلى تفاقم التفاوت التعليمي الموجود مسبقاً من خلال تقليل الفرص المتاحة للعديد من الأطفال والشباب. وإلى الحد من الوصول إلى الإنترنت في البلدان النامية، ويمكن أن تتراجع معدلات الالتحاق بالمدارس، مما يؤدي إلى استمرار فقدان رأس المال البشري وارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة. كما وتميل الاقتصادات النامية أيضاً إلى تسجيل تراجع في نسبة السكان الذين يمتلكون حساباً في مؤسسة مالية أو لدى مقدم خدمات مالية متنقلة، مما قد يؤثر في الوصول إلى الموارد المالية. وبالمثل، فإن البلدان ذات الإنفاق الاجتماعي المنخفض لديها وصول أقل إلى الإنترنت والخدمات المالية، مما قد يؤدي إلى تفاقم نتائج الفقر وعدم المساواة. ثالثاً؛ هناك حاجة إلى سياسات داعمة بصورة كبيرة عبر العديد من النواحي للحد

[2] **IMF**, Recoveries after Pandemics: The Role of Policies and Structural Features, N.21/181, Jul, 2021.

من الآثار طويلة الأمد للأوبئة، وخاصة على الفئات الضعيفة، وتخفيف الخسارة المستمرة لرأس المال البشري الناجمة عن Covid-19. من المحتمل أن يكون للخصائص الهيكلية للبلدان دوراً بالغ الأهمية. ويجب أن يكون الدعم المالي الكافي، وزيادة الإنفاق الصحي، والمزايا الأسرية المستهدفة جزءاً من الحزمة. قد تكون هناك حاجة إلى دعم سياسي أعلى وسياسات تكميلية في البلدان التي قد تشهد المزيد من التأثيرات السلبية في البطالة والفقر وعدم المساواة. على سبيل المثال، يعتبر تقليص حجم اقتصاد الظل ومعالجته أمراً ملحاً لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم. وأخيراً؛ أوصت الدراسة بمجموعة من السياسات لمعالجة السمة غير الرسمية (اقتصاد الظل) ومن أبرزها: 1-تحسين الوصول إلى التعليم والتأكيد على جودته. 2-تجنب تصميم النظام الضريبي الذي يزيد عن غير قصد الحوافز للأفراد والشركات للبقاء في القطاع غير الرسمي. 3-تعزيز الإدماج المالي من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. 4-اتباع مجموعة من السياسات الهيكلية (على سبيل المثال، في لوائح سوق العمل، وسياسات المنافسة، والرقمنة) لزيادة الحوافز وخفض تكلفة إضفاء الطابع الرسمي.

صندوق النقد الدولي؛ معالجة الآثار غير المباشرة للتيسير طويل الأمد للسياسة النقدية الأمريكية:[1]

هناك اعتراف متزايد بأن التيسير طويل الأمد للسياسة النقدية للاقتصادات الكبرى يمكن أن يكون له تداعيات خارج حدودها الإقليمية، مما يؤدي إلى زيادة نفوذ النظام المالي في البلدان الأخرى، وبالتالي مواجهتها لتهديدات متزايدة للاستقرار المالي. تبحث هذه الدراسة في فعالية التدخلات السياسية من خلال استكشاف ما إذا كانت تدخلات السياسة الوقائية أو التفاعلية (السياسة الاحترازية، ضوابط رأس المال، التدخل بالقطع الأجنبي) يمكن أن تخفف من هذه المخاطر. باستخدام عينة من 950 شركة مالية مصرفية وغير مصرفية في 28 اقتصاداً غير أمريكي على مدار العقدين الماضيين. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ أن التيسير طويل الأمد للسياسة النقدية الأمريكية يمكن أن يسهم في بناء الرافعة المالية للشركات المالية في الأسواق الناشئة والاقتصادات المتقدمة. وفي مواجهة تدفقات رأس المال والظروف المالية الميسرة، تميل الشركات المالية إلى زيادة اقتراضها في الأوقات الجيدة. وعندما تتراجع تدفقات رأس المال، قد يواجه الوسطاء الماليون ذوي الاستدانة العالية انخفاض قيمة العملة وضعف الميزانيات العمومية، ومع إمكانية التكرار يمكن أن يؤثر ذلك سلباً في السيولة والملاءة المالية للشركات، مما قد يزيد من هشاشة النظام المالي وقد قامت العديد من السلطات غير الأمريكية بنشر أدوات احترازية كلية، وفرضت ضوابط على رأس المال، أو توسعت في تدخلات النقد الأجنبي لتعزيز الاستقلال النقدي وحماية الاستقرار المالي. ثانياً؛ أن هذه الأدوات (السياسة الاحترازية، ضوابط رأس المال، التدخل بالقطع الأجنبي) تساعد في تخفيف المخاطر الناشئة عن الزيادات المفرطة أو السريعة بصورة غير عادية في نفوذ الشركات المالية. وعلى وجه الخصوص، فإن السياسات الوقائية (تجميع احتياطيات خارجية كبيرة بصورة استباقية أو الحفاظ على التحكم الموجود مسبقاً في رأس المال والتدابير الاحترازية الكلية) تعتبر أكثر فعالية في الحد من تراكم الروافع المالية في الشركات المالية من السياسات المتفاعلة (تلك التي يتم فرضها رداً على التداعيات). ثالثاً؛ إن الاستخدام الاستباقي لأي من هذه الأدوات (الاحترازية الكلية أو ضوابط رأس المال أو التدخل بالقطع الأجنبي) يثير تساؤلات من منظور دولي أوسع للاقتصاد الكلي. فمن ناحية، يمكن أن يؤدي استخدام ضوابط رأس المال أو التدابير الاحترازية الكلية المشددة لفترة مستدامة إلى تقويض تنمية الأسواق المالية المحلية، وتقليل كفاءة تخصيص

[1] **IMF**, Addressing Spillovers from Prolonged U.S. Monetary Policy Easing, N.21/182, Jul, 2021.

رأس المال، وخفض الاستثمار، وإعاقة النمو الاقتصادي. بعبارة أخرى، قد تكون هناك حاجة إلى النظر في المقايضات بين المرونة المالية قصيرة الأجل والرفاهية طويلة الأجل. ومن ناحية أخرى، إذا احتفظت بعض البلدان بمثل هذه الأدوات أو استخدمتها بنشاط، والبعض الآخر لا يفعل ذلك، فقد يؤدي ذلك إلى تغيير تداعيات السياسة النقدية الأمريكية، مما يزيد من المخاطر المالية على مستوى النظام في بعض الأماكن. وهذا يعني أنه قد تكون هناك جوانب متعددة الأطراف أو تداعيات سلبية بين الدول غير الأمريكية **وأخيراً**؛ أكدت الدراسة على أن الفهم الأفضل لهذه الأدوات يمكن أن يلقي الضوء على كيفية تحقيق صانعي السياسات لأهدافهم العديدة في مواجهة التفاوت الكبير والمتزايد في بلدانهم. ويمكن وضع النتائج السابقة في إطار السياسة المتكاملة لصندوق النقد الدولي، الذي يدعو إلى استكمال السياسة النقدية مع الأدوات الاحترازية الكلية، والتدخل بالقطع الأجنبي، وضوابط رأس المال لإدارة تأثير الظروف المالية الخارجية في أداء الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي المحلي.

اقتصاد الأسبوع

كرواتيا: اقتصاد متنوع مستقر

تقع كرواتيا جنوب شرق أوروبا، بين البوسنة والهرسك وسلوفينيا، تبلغ مساحتها 88 ألف كم²، وعدد سكانها نحو 4 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2020.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في كرواتيا 56 مليار دولار أمريكي في عام 2020، مقارنةً بـ 60.7 مليار دولار أمريكي في عام 2019، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي لكرواتيا 0.05% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 70.1% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 26.2%، ثم الإنتاج الزراعي بنسبة 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد كرواتيا انكماشاً بمعدل 0.7% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2021، بعد انكماشه بمعدل 7.2% في الربع الرابع من عام 2020، ويرجع ذلك إلى آثار الإغلاق الجزئي لفيروس Covid-19 في هذه الفترة.

معدل التضخم:

سجل معدل التضخم السنوي في كرواتيا 2% في شهر حزيران من عام 2021، مقارنةً بمعدل تضخم بلغ 2.1% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت أسعار المواد الغذائية والمشروبات الكحولية والتبغ والنقل والصحة.

على أساس شهري؛ انخفض مؤشر أسعار المستهلكين في كرواتيا إلى المستوى 0% في شهر حزيران من عام 2021، مقارنةً بمعدل 0.1% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

انخفض معدل البطالة في كرواتيا إلى 7.5% في شهر حزيران من عام 2021، مقارنةً بمعدل 8.2% في الشهر السابق من العام ذاته، وانخفض عدد العاطلين عن العمل ليبلغ نحو 126 ألف في شهر حزيران من عام 2021، مقارنةً بـ 138 ألف في الشهر السابق من العام ذاته.

العجز التجاري:

سجلت كرواتيا عجزاً في الميزان التجاري بلغ نحو 836.4 مليون دولار أمريكي في شهر أيار من عام 2021، مقارنةً بعجز قدره 875 مليون دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت الصادرات بمعدل 0.4% لتبلغ نحو 1.76 مليار دولار أمريكي، وتراجعت الواردات بمعدل 1% لتبلغ نحو 2.6 مليار دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي:

ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي في كرواتيا لتبلغ 24.8 مليار دولار أمريكي في شهر أيار من عام 2021، مقارنةً بـ 24.4 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في كرواتيا إلى 51 مليار دولار أمريكي في شهر آذار من عام 2021 مقارنةً بـ 50.9 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، كما ارتفعت نسبة الديون الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي في كرواتيا لتسجل 88.7% في عام 2020، مقارنةً بمعدل 72.8% في العام السابق.

بيئة الأعمال:

تحتل كرواتيا المرتبة 51 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، كما تأتي في المرتبة 63 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019.

التصنيف الائتماني:

تصنف كل من وكالتي **Fitch** و**Standard&Poor's** كرواتيا عند المستوى-**BBB** مع توقعات مستقبلية مستقرة، وتصنفها وكالة **Moody's** عند المستوى **Ba1** مع توقعات مستقبلية مستقرة أيضاً.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	Latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	% 6.4 Q1	%0.40 Q1	% 0.9 Jun	% 5.4 Jun	%5.9 Jun	%0.25 Jun	-71.2	مليار دولار أمريكي	May
منطقة اليورو	%-0.3 Q1	% -1.3 Q1	% 0.30 Jun	%1.9 Jun	% 7.9 May	%0 Jun	7.5	مليار يورو	May
المملكة المتحدة	%1.6 Q1	% -6.1 Q1	% 0.5 Jun	%2.5 Jun	%4.8 May	% 0.1 Jun	0.9	مليار جنيه استرليني	May
روسيا	%-0.2 Q4	%-0.7 Q1	% 0.7 Jun	% 6.5 Jun	%4.9 May	% 6.5 Jul	10.21	مليار دولار أمريكي	May
الصين	% 1.3 Q2	%7.9 Q2	% -0.4 Jun	% 1.1 Jun	%5 Jun	%3.85 Jul	51.53	مليار دولار أمريكي	Jun
اليابان	% -1 Q1	% -1.6 Q1	%0.30 May	% 2 Jun	%3 May	% -0.1 Jul	383.18	مليار ين ياباني	Jun
تركيا	% 1.7 Q1	%7 Q1	% 1.94 Jun	%17.53 Jun	%13.2 May	%19 Jul	- 4.13	مليار دولار أمريكي	May
الهند	%2.1 Q1	%1.6 Q1	% 0.56 Jun	% 6.2 Jun	% 11.9 May	% 4 Jun	-9.37	مليار دولار أمريكي	Jun
استراليا	%1.8 Q1	% 1.1 Q1	%.0.60 Q1	%1.1 Q1	% 4.9 Jun	% 0.1 Jul	9.68	مليار دولار استرالي	May
مصر	% 2 Q4	% 2.9 Q1	% 0.7 May	% 4.9 Jun	%7.4 Q1	%8.25 Jun	-2.6	مليار دولار أمريكي	Mar
الأردن	%-1.06 Q4	% 0.30 Q1	% 0.30 May	% 1.8 Jun	%25 Q1	%2.50 Mar	-1.01	مليار دولار أمريكي	Mar
لبنان	%-15 2020	% -20 2021	% 9.71 May	%100.6 Jun	%6.6 2020	%10 Jan	-0.73	مليار دولار أمريكي	Jan